الأنباء
الثلاثاء 10 يناير 2017

أنباء لبنانية

إلى كل لبناني عاشق للحياة ومحب للأمل
نعبر بكم الأراضي والبحار لنصلكم بالغالي لبنان
لنتابعوا أخباره، ونناقش معاً أهم القضايا
في وطنكم الثاني الكويت

lebnews@alanba.com.kw

قانون الإثراء غير المشروع في لبنان يغطي الفاسدين!

بيروت: في 27 ديسمبر 1999 صدر قانون الاثراء غير المشروع في لبنان، وحمل توقيع رئيس الجمهورية اميل لحود ورئيس الحكومة سليم الحص، لكن مضمون هذا القانون حوله من وسيلة لمكافحة الفساد الى غطاء له. فالمادة العاشرة من هذا القانون تنص على ان الشاكي ضد الفساد او ضد المثري من غير الطرق الشرعية ان يقدم كفالة مصرفية مقدارها 25 مليون ليرة لبنانية كي تقبل شكواه، والاغرب من ذلك في المادة 15 التي تقول: اذا تقرر منع المحاكمة عن المشكو منه، يتم تغريم الشاكي بـ 200 مليون ليرة لبنانية وبالسجن من 3 أشهر الى سنة، فهل في هذه الحالة من يتجرأ ويشتكي؟!

تطلعات لبنانية إلى الإفراج عن الهبة المعلقة وإلى رفع الحظر عن الاستثمارات

الرياض.. أولى محطات عون الخارجية.. والاستقبال في القصر الملكي اليوم

بيروت ـ عمر حبنجر

بدأ الرئيس ميشال عون جولته الخارجية الأولى من الرياض امس على رأس وفد وزاري موسع.

وعلمت «الأنباء» ان برنامج الزيارة يبدأ اليوم بالاستقبال الرسمي للرئيس عون في القصر الملكي من جانب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز يحيط به الأمراء والوزراء.

وضمن برنامج الزيارة لقاء ثنائي بين خادم الحرمين والرئيس عون يستتبعه لقاء موسع بحضور أعضاء الوفد اللبناني، والفريق السعودي المقابل، وسيتم التركيز في زيارة الرياض، كما في الزيارة اللاحقة الى الدوحة على إلغاء النصائح للرعايا الخليجيين بعدم زيارة لبنان والبحث بأوضاع اللبنانيين في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن إعادة تنشيط العلاقات الاقتصادية، وسيوجه عون الدعوة لخادم الحرمين لزيارة لبنان الذي يعرفه تماما.

ويتطلع الجانب اللبناني الى الافراج عن القسم الاكبر من الهبة السعودية للجيش اللبناني، ولاسيما منها ما يتعلق بتغطية المعدات والتجهيزات التي استمرت الشركات الفرنسية بإعدادها وتصنيعها، بناء على حاجات الجيش والقوى الامنية اللبنانية وبناء لطلبها.

وفي المعلومات ان الوفد اللبناني سيعرض على المسؤولين السعوديين فرص الاستثمار المتاحة في لبنان، انطلاقا من مقاربة جديدة من خارج منظومة الدعم الريعي، وعليه فستكون هناك إعادة تفعيل للجان المشتركة في مجالات السياحة والاقتصاد والاستثمار.

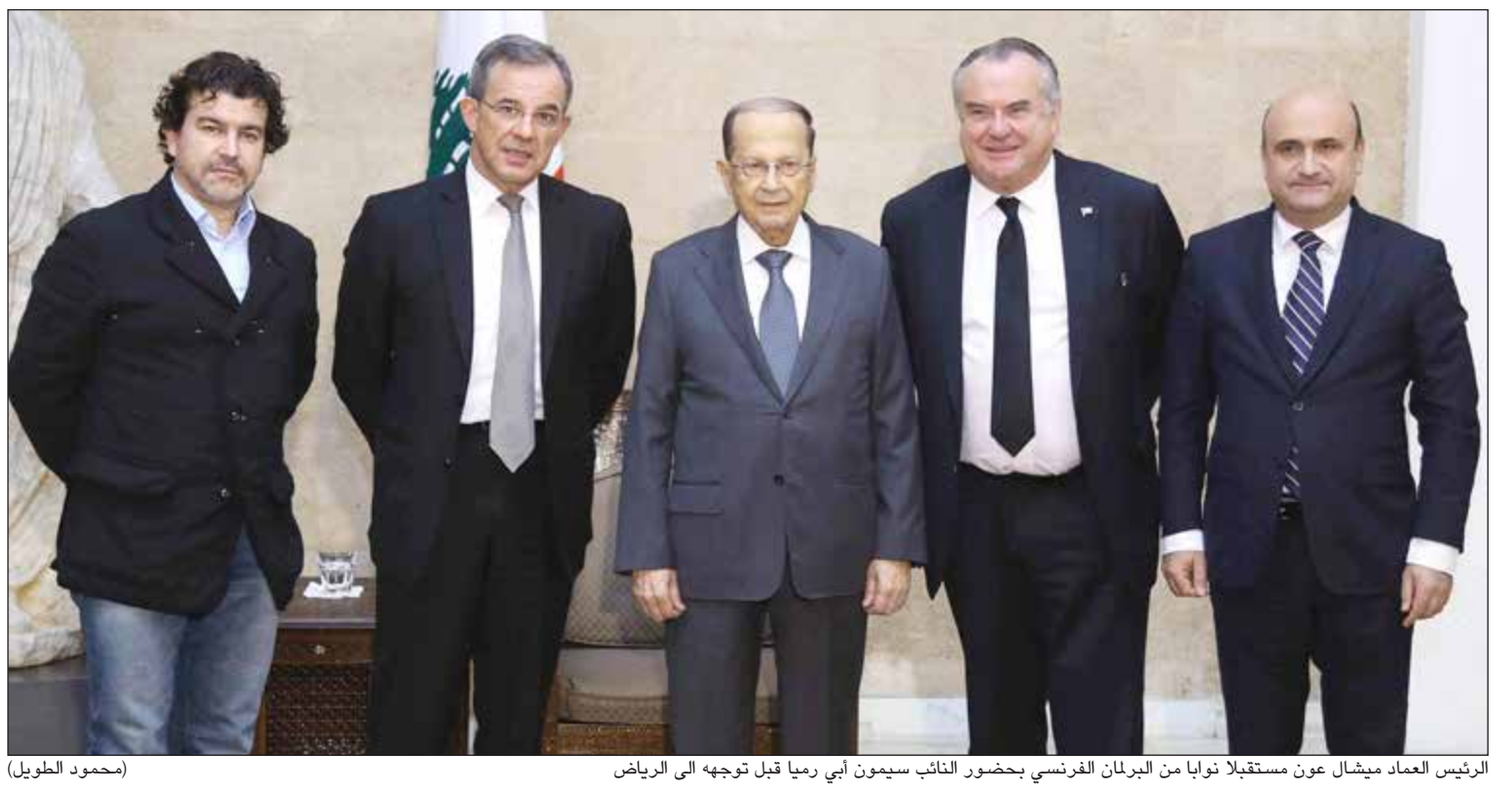

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا نوابا من البرلمان الفرنسي بحضور النائب سيمون أبي رميا قبل توجهه الى الرياض (محمود الطويل)

جلسة لمجلس الوزراء غداً برئاسة الحريري

والعناوين المطروحة في محادثات الرياض ستطرح في الزيارة الرئاسية للدوحة التي تبدأ الاربعاء وتنتهي الخميس، مضافا اليها مراجعة القطريين بإمكان مساعدة اللبنانيين في حل قضية جنود الجيش اللبناني التسعة المخطوفين لدى داعش.

ونقلت صحيفة الجمهورية عن مصادر بعبدا ان الزيارة ستكون واعدة وسلطت الضوء على الملفات التي ستطرح في الرياض. وقالت ان العلاقة تاريخية بين لبنان والسعودية، على مستوى الدولتين والشعبين.

وأضافت ان هناك اكثر من ربع مليون لبناني في السعودية والسعودية من ابرز الدول التي بينها وبين لبنان تبادل تجاري.

وعلى المستوى الاقليمي والدولي هناك ضرورة لإجراء قراءة مشتركة لما يجري في المنطقة والعالم، والتحديات المشتركة وعلى رأسها الأعمال الارهابية التي عانى منها لبنان والسعودية ولايزالان، ومن هنا سيتم التطرق الى التعاون بين اجهزة امن البلدين وصولا الى الدور الذي كان يلعبه لبنان بين الدول الشقيقة في اطار المساعي الحميدة، وعن خلفية اختيار العماد عون الرياض لتكون محطة جولته الخارجية الأولى، قالت مصادر بعبدا ان الدعوة الأولى التي تلقاها الرئيس عون كانت من الملك سلمان بن عبدالعزيز، عبر الاتصال الهاتفي الذي تلقاه منه اضافة الى العلاقات التاريخية التي تحتم تعزيز العلاقة بين البلدين، بعد تنقيتها من الشوائب.

وختام النهار يكون الاستقبال الخاص بالجالية اللبنانية في السعودية ويليه عشاء دعا اليه وزير الاقتصاد لنحو 300 شخصية اقتصاد لبنانية وسعودية وخليجية يلقي خلاله عون كلمة يدعو فيها رجال الأعمال الخليجيين الى العودة الى لبنان والاستقرار فيه.

ويقول الخبير في الشؤون السياسية والاقتصادية د.سامي نادر لقناة «أم.تي.في» ان المصلحة اللبنانية تمر باعادة العلاقات الى طبيعتها بين لبنان ودول الخليج، بعد الازمة التي مرت بها مؤخرا، مؤكدا ان هناك اكثر من مائتي الف عائلة لبنانية تقيم في السعودية، وها هي التحويلات المالية من اللبنانيين في الخارج التي تشكل 8٪ من الناتج المحلي اكثر من 55٪ منها يأتي من دول الخليج، وتقدم السياحة 20٪ من هذا الناتج و60٪ منها من دول الخليج.

وايضا السعودية تريد دعم المؤسسات في لبنان، وهي دعمت اتفاق الطائف التي رعته من الأساس، وتريد الحفاظ على استقرار لبنان ومؤخرا فصلت بين موقفها الداعم للدولة والعهد وموقفها من حزب الله الذي صنفته الجامعة العربية منظمة ارهابية.

داخليا دعا رئيس الحكومة مجلس الوزراء للانعقاد غدا الأربعاء في السراي الكبير لاستكمال البحث بمشروع تعديل كامل القسم الثاني من النظام المالي الخاص بهيئة ادارة قطاع البترول المؤجل من الجلسة السابقة، بالاضافة الى عشرة بنود تتناول اعتمادات مالية.

وتقول مصادر متابعة لـ«الأنباء» ان الرئيس الحريري اتفق مع الرئيس عون على عقد هذه الجلسة بغيابية وغياب سبعة وزراء وقد واقف الرئيس عون اسهاما في استنهاض شعبية رئيس الحكومة.

وعلى الصعيد النيابي تبدأ الدورة الاستثنائية لمجلس النواب اليوم الثلاثاء وامام المجلس اسابيع معدودة لاشتراع قانون انتخابات يقدم على اشلاء قانون الستين الذي يبدو انه مازال حيا يرزق، وان البعض لا يريد دفنه.

وتردد ان جلسة تشريعية لمجلس النواب ستعقد قبل نهاية هذا الشهر للافساح في المجال امام الاتفاق على المسودة النهائية لقانون الانتخاب العتيد.

أكد أن المخرج هو بانتخاب مجلس نيابي لسنتين وفق قانون الستين معدلاً

مروان شربل لـ «الأنباء»: المطلوب إنشاء مصرف سيادي لإدارة وتوظيف إيرادات النفط

بيروت ـ زينة طبارة

رأى وزير الداخلية الأسبق مروان شربل ان أي قانون انتخاب يعتمد على النسبية أيا يكن حجمها سواء أكانت مطلقة أم جزئية بحاجة أقله الى سنة من تاريخ إقراره لتطبيقه، وذلك لضرورة تعليم المواطنين والموظفين ورؤساء الأقلام ومساعديهم والمندوبين داخل أقلام الاقتراع ناهيك عن تعليم لجنة القيد والقضاة كيفية العمل به واحتساب الأصوات، معتبرا ان العقدة الكبرى تكمن في القانون المختلط لكونه يفرض على الناخب الاقتراع بورقتين منفصلتين الأولى يضعها في الصندوق الأكثري والثانية في الصندوق النسبي، الأمر الذي سيتسبب في وقوع عدد كبير من الأخطاء والفوضى.

وعليه، أكد شربل في حديث لـ «الأنباء» وجود استحالة لإجراء الانتخابات في مواعيدها وفق قانون يعتمد سواء على النسبية وحدها أم على النسبية المطعمة بالأكثرية، مؤكدا ايضا ان ما يحكى عن تأجيل تقني لثلاثة أو أربعة أشهر غير مبني على حسابات علمية دقيقة تستطيع الإيفاء بالمطلوب لوجيستيا وتقنيا وتعليميا لإجراء العملية الانتخابية دون أخطاء تشغل القضاء والداخلية في قضايا الطعون والاعتراضات، مشيرا من جهة ثانية الى ان التأجيل التقني هو تمديد لولاية مجلس النواب وهو بالتالي بحاجة الى قانون يصدر عن المجلس المذكور الأمر المرفوض من قبل غالبية اللبنانيين، مؤكدا بالتالي ان معادلة «لا لقانون الستين، لا للتمديد، نعم للانتخابات»، هي معادلة جامدة لا تصنع انتخابات نيابية لا قبل 20 يونيو 2017 ولا بعده تحت مسمى «التأجيل التقني».

مروان شربل

لكن للوزير شربل مخرجا قد يكون الأصلح والأنسب لاجتياز الأزمة، وهو التئام مجلس النواب في أقرب وقت ممكن لتعديل قانون الستين بشكل يسمح للمسيحيين باختيار أكبر عدد ممكن من ممثليهم في الندوة النيابية، على ان يعمل بهذا التعديل لسنتين فقط، أي حتى يونيو 2019 حيث الموعد الجديد مع انتخابات جديدة على أساس النسبية.

على صعيد مختلف، وردا على سؤال لفت شربل الى ان إقرار الحكومة مشكورة لمراسيم النفط هو الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل النفطية، ما يعني من وجهة نظره انه من المبكر الحديث عن بدء العد العكسي للتخلص من الدين العام، معتبرا من جهة ثانية ان الخطوة الثانية التي يجب اعتمادها هي إنشاء شركة بترول وطنية لإدارة هذا الملف من ألفه حتى يائه على المستوى التقني وعلى مستوى البيع والتسويق على غرار الشركات الوطنية في كل الدول المنتجة للنفط.

اما الخطوة الثالثة فأعرب شربل عن يقينه بأن ما يحكى عن صندوق سيادي لحماية عائدات النفط لن يأتي بالثمار المرجوة، خصوصا ان الأموال ستكون بتصرف إما لجنة وإما هيئة وإما رئيس بالمداورة، ما سيجعل من الأموال الموضوعة فيه مجرد أرقام لا أكثر ولا اقل، معتبرا بالتالي ان الخطوة الثالثة والأهم لحماية العائدات النفطية تكمن في إنشاء «مصرف سيادي» لإدارة أموال النفط، أي مصرف يعمل كغيره من المصارف اللبنانية تحت إشراف حاكمية البنك المركزي، الأمر الذي سيسمح للدولة اللبنانية بتوظيف الأموال النفطية محليا وخارجيا ومضاعفتها وإيفاء الدين العام من الأرباح.

تغييرات قيادية في حزب الله بين النفي والتأكيد

بيروت: انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي روايات كثيرة عن تغييرات كبيرة على المستويات القيادية في حزب الله طوال الاسبوعين الماضيين.

ومن هذه الروايات إبعاد نائب الامين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم، لكن مصادر الحزب نفت ذلك لكنها اعترفت بمناقلات على مستوى القيادات العسكرية وهذا من الامور الطبيعية.

وفي المعلومات المتداولة ان مسؤول الحزب عن البقاع محمد ياغي سيتسلم منصب الشيخ نبيل قاووق نائبا لرئيس المجلسي التنفيذي للحزب، ويصبح قاووق مسؤولا لجهاز الأمن الوقائي في الحزب، وبالتالي ان ما يحصل هو ملء للفراغات في الداخل وفي سورية. ويقول الاعلامي علي حجازي، القريب من الحزب، ان هناك من ينصح الحزب بأن يخرج الآن منتصرا من سورية حتى لا يخرج لاحقا بما يشبه الهزيمة، مؤكدا ان هذا الكلام لا اساس له.

انفجرت بين ريفي والمشنوق

بيروت: الوزير السابق اللواء أشرف ريفي، ومنذ عودة الرئيس سعد الحريري الى رئاسة الحكومة استنادا الى تسوية سياسية عارضها، يلتزم هدنة سياسية ـ إعلامية مع الحريري بناء على تمن أو طلب سعودي كما قيل، أو لأن ريفي يقوم بمراجعة عامة لحساباته تحضيرا للانتخابات النيابية المقبلة.

ولكن ريفي خرج عن صمته ليشن هجوما عنيفا على وزير الداخلية نهاد المشنوق. وهذا الهجوم بدا ردا مباشرا على توقيف المسؤول في مكتبه المؤهل في قوى الأمن الداخلي عمر بحر.

الخطاب غير المسبوق الذي تجاوز كل الخطوط الحمر كان خلال استقباله الوفود الشعبية في مكتبه التي جاءت تتضامن معه، وجاء في كلمته ما يأتي «حاول أحدهم أن يهول على أشرف ريفي، نقول ذراع ريفي لا تلوى فليتحملوا مسؤولية دم أشرف ريفي، أحملها عندئذ لوزير الداخلية. نعم أنت المسؤول عن حياتنا. نعلم مدى سعيك لكسب رضى حزب الله. لقد كنت من فريقنا ولم تعد من هذا الفريق، إنك مشبوه مشبوه مشبوه..». وأضاف «نحن نرسم علامات استفهام كبرى حول خياراتك السياسية لأنك فاسد ومشبوه، وأنا مسؤول عن كلامي أنك رمز للفساد ورمز للعمالة في هذا الوطن».

وتابع كلامه «أقول للجميع ان وزير الداخلية لا يمثلنا ولا يمثل طرابلس ولدينا ملفات أنا كنت أعمل فيها ولكن أنا أعمل سياسة ولا أعمل في الفضائح». وقال «من عذب السجناء الإسلاميين في سجن رومية عذابا ممنهجا ولم تكن مصادفة فقط لا غير وكان هو وزير الداخلية الذي كان يبغي رضى حزب الله. ومن سلم بلدة الطفيل لحزب الله؟ سيتحمل المسؤولية التاريخية».

الوزير نهاد المشنوق آثر عدم الرد على ريفي وترك الأمر لمديرية قوى الأمن الداخلي التي أصدرت بيانا أوضحت فيه أن المؤهل في الخدمة الفعلية عمر البحر، وهو أحد رتباء قوة الحماية المكلفة بحفظ أمن الوزير السابق واللواء المتقاعد أشرف ريفي، قد تقدم بطلب للاستحصال على جواز سفر جديد بصفته المدنية وفي إطار روتيني تم استدعاؤه للتحقيق معه مسلكيا بغية بيان سبب تقدمه بطلب جواز سفر جديد حسب الأصول المتبعة، خصوصا أن جواز سفره القديم مازال صالحا. وخلال التحقيق أقر بأنه ناشط سياسي وفاعل لصالح ريفي، حيث يقوم بالتنسيق مع الجماعات الموالية له ويدعوهم الى المشاركة في الاحتفالات والمهرجانات التي يقيمها بهدف تأمين أكبر حشد من المناصرين.

لكن الصفحة الرسمية على الفيسبوك للوزير المشنوق عادت ونشرت حديثا نبويا عن الرويبضة والتدخل في الشأن العام، وهو ما لقي ردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض.

الوزير ريفي كان باشر تحركا شعبيا ـ سياسيا في طرابلس توطئة لإعلان تياره السياسي، والتقى قبل أيام مع رجال الدين المسلمين وشرح ثوابته السياسية ومرتكزاتها وأهمها مواجهة ما أطلق عليه «الهيمنة الايرانية» وهيمنة حزبها في لبنان حزب الله، وأنه انطلاقا من هذه الثوابت سيمد اليد للقيادات الطرابلسية والشمالية التي تتلاقى معه في هذا الخيار الذي لن يتراجع عنه مهما كان الأمر.

وحسب مصادر متابعة أن اللواء ريفي بدأ يتخذ قرارات وما يتوجب قبيل إعلان تياره السياسي الذي سيجذب إليه حالات شعبية معترضة على سياسة الرئيس الحريري، وأن شعار مواجهة الهيمنة الإيرانية وحزب الله هو الشعار الذي يلاقي قبولا في بيئته، وبدأ يطرح في هذه الأوساط ان الحكومة الحريرية الحالية هي حكومة حزب الله، وأن الرئيس الحريري قدم تنازلات غير مقبولة وليست متوازنة كرمى حصوله على كرسي الرئاسة الثالثة.

أحد المشايخ سأل ريفي قائلا له: إنك تتحدث عن انفتاحك على مكونات وقيادات طرابلس كافة، فهل يشمل هذا الانفتاح تيار العزم؟ (تيار الرئيس نجيب ميقاتي)، فأجاب: دون شك حتى تيار العزم ليس من مانع يمنعني اللقاء به.

لا شيء يمنع من التحالف مع الرئيس ميقاتي ـ حسب أوساط ريفي ـ ففي السياسة كل شيء ممكن، فكيف حين يكون القاسم المشترك خصما لدودا لكليهما؟ ولكن أوساط الرئيس ميقاتي تستبعد التحالف مع اللواء ريفي لأنه لا وجه شبه بين الرجلين في السياسة اللبنانية الداخلية والخارجية باستثناء الموقف المعارض للحكومة الحريرية، وهذا ليس بكاف كي يجمع بين الرجلين. ثانيا ان الرئيس ميقاتي يرى نفسه في موقع القوة الشعبية التي يستطيع أن ينطلق منها كي يخوض معركته الانتخابية وحيدا ولا حاجة له لحلف قد يخسره شرائح شعبية في أحياء المدينة.

أول قرارات الحكومة لا يشبه البيان الوزاري

بيروت ـ د. ناصر زيدان

الجلسة الاولى للحكومة اللبنانية بعد نيلها الثقة والتي عقدت الاربعاء الماضي، كانت غنية بالقرارات، ومليئة بالنقاشات المتنوعة حول العديد من المواضيع التي أدرجت على جدول الأعمال. ومنها بنود تمت إضافتها في الساعات الأخيرة، وكان واضحا، ان توافقا مسبقا حصل حولها بين قوى رئيسية في مجلس الوزراء. اكثر من ذلك: فإن مصادر واسعة الاطلاع أكدت ان شيئا من المحاصصة استفادت منه أربع قوى رئيسية داخل الحكومة، سرع صدور القرارات.

تقول المصادر الواسعة الاطلاع ذاتها: إن التيار الوطني الحر استفاد من الاستعجال في إقرار مراسيم النفط التي اعدها الوزير سيزار أبي خليل، والرئيس سعد الحريري حصل على ما يريد من تعيينات تساعده في تسريع خطوات تتعلق بالخطة التي ينوي تنفيذها في قطاع الاتصالات، أما الرئيس نبيه بري فقد حصل على اقتراح تشكيل لجنة برئاسة رئيس الحكومة لإعادة النظر في مناقصة الميكانيك، وحصلت القوات اللبنانية على 20 مليار ليرة سلفة من احتياطي الموازنة لصالح وزارة الصحة العامة، إضافة لاغتباطها المشترك مع التيار الوطني الحر من إقرار آلية تسريع استعادة الجنسية للمغتربين.

تبدو حكومة الرئيس سعد الحريري رشيقة في تعاملها مع المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، وفيها حركية واضحة، وتؤشر جلستها الأولى إلى حيوية مشهودة، غلبت عليها السرعة في البث بالبنود الثقيلة، على عكس ما كان عليه الحال في حكومة الرئيس تمام سلام، حيث كانت مثل هذه المواضيع تأخذ جدالا واسعا، وغالبا ما كانت تؤجل من اجتماع إلى آخر، أو انها تسبب انفراط عقد الاجتماع، برغم ان القوى ذاتها تقريبا كانت تشكل مكونات الحكومة السلامية.

البيئة السياسية الحاضنة لحكومة العهد الأولى واسعة جدا، والجميع ينتظر منها استعادة الثقة المفقودة كأولوية حددها رئيسها سعد الحريري في البيان الوزاري. لكن المراقبين يرون ان أولويات البيان الوزاري، كانت شيئا، ومقررات الجلسة الاولى كانت شيئا آخر. علما ان استعادة الثقة تتطلب بالدرجة الأولى بعض الشفافية في العمل، وهذا ما لم يكن بارزا في طريقة وضع جدول أعمال الجلسة الأولى، ولا في الطريقة التي تم فيها اتخاذ القرارات، حيث بدى كأن هناك اتفاقا على الملفات الاساسية حصل قبل التفاهمات التي أنتجت رئيسا جديدا وحكومة جديدة (وفقا لما نقل عن احد الوزراء المشاركين في الجلسة).

فبينما تضمنت النقاط الرئيسية للبيان الوزاري، مكافحة الفساد، ومعالجة الاختلالات المزمنة في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل، وتدعيم الجيش وقوى الأمن، والتحضير للانتخابات النيابية التي يجب ان تجري في الربيع القادم وإقرار الموازنة العامة المعطلة منذ العام 2005، فإذ بالحكومة تطل بمقررات لا تمت بصلة الى هذه البنود. وهذا لا يعني إطلاقا ان المواضيع التي طرحت في مجلس الوزراء، واتخذت بشأنها القرارات، ليست مهمة، بل على العكس، قد تكون ضرورية ـ لاسيما موضوع التعيينات التي طالت اوجيرو ووزارة الاتصالات ـ ولكن البارز فيها: انها لم تكن منتظرة، ولم يتسن لبعض الوزراء الإطلاع عليها، كملف النفط. مؤشرات التفاؤل بالعهد الجديد ما زالت قائمة، والكثير من الآمال معلقة على تنفيذ بعض العناوين التي جاءت في خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس ميشال عون امام مجلس النواب في 2016/11/31، لاسيما منها تعزيز علاقات لبنان مع الدول الصديقة والشقيقة، وتعزيز الامن والاستقرار في المناطق اللبنانية كافة. وجولة الرئيس ميشال عون الخارجية، تأتي بطبيعة الحال تنفيذا صادقا لأحد أهم هذه العناوين، وستكون لها انعكاسات ايجابية على الوضع الاقتصادي الذي يعاني من الاختناق منذ فترة طويلة. ويأمل المتابعون لما يجري، استكمال تنفيذ وعود الرئيس، لاسيما إقرار الموازنة العامة، وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها، بصرف النظر عن نوعية القانون.